الشهرةُ بالطلب للرّوايةِ عند المحدّثين

د. سعيد محمد علي بواعنة*

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٧/٤/٢٦م تاريخ قبول البحث: ٢٠١٧/٩/١٧م

ملخص

استهدفَ هذا البحثُ دراسة موضوع وصف الراوي بشهرة الطلب للروايةِ من حيثُ مفهومه، وقيمتهُ العلمية عند المُحدِّثين، والمحاذير السّلبية له على واقع الرواية، والقرائنُ التي يُستدلُّ بها على تحقُّقِه في الرواة، كما تناولتِ الدّراسة مسألتين مهمّتين في هذا الباب هما: هل شُهرة الرّواةِ بالطلبِ للرواية تَسدُّ مَسدَّ توثيقهم إذا لم يردْ فيهم جرحٌ أو تعديل؟ وكذا هل هي شرط لازم لتصحيح حديثهم؟

وقد توصَّلتِ الدِّراسةُ إلى أنَّ الشهرةَ بالطَّلبِ للرَّاوي ليس يُرادُ منها السمعةُ، وذيوع الصِّيتِ بل تعني أنْ يكونَ مَعروفًا في الوسَط العلمي لدى أهل الحديث، على نحوٍ يدلُّ على مزيد عنايتهِ، واهتمامه بالروايةِ ضبطًا وإتقانًا، وأظهرَ البحثُ أنَّ لهذا الموضوع قيمة علمية كبيرة، وآثارًا إيجابية جمّة على واقع الرواية، وكذا فإنَّ له محاذيرُه وآثارهُ السلبيةُ أيضاً. وخلصَتِ الدّراسة إلى أنَّ شهرة الرّاوي بالطلبِ لا تسُدُّ مَسدَّ توثيقهِ إذا لم يُذكر فيه جَرحٌ أو تعديل؛ وكشفَتِ الدِّراسةُ كذلكَ أنَّ شهرةَ الرّاوي بالطلب ليست شرطاً لازمًا لتصحيح حديثهِ عند المحدِّثين –ومنهما الإمامان البخاري ومسلم؛ فهما لا يشترطانِ ذلكَ، بدليل وجود رواية الوُحدانِ عندهما، ولكنهما يراعيانه في إخراج أحاديث الصحيحين من باب الدقّة والتحرِّي، ويستغنيان عن ذلك إذا كثُرتْ طُرق الحديث.

الكلمات المفتاحيّة: الشهرة، الطلب، الرِّواية.

Abstract

This research aimed to study the description of the narrator who request fame “the concept, the scientific value , its negative cautions on the reality, and the evidences that lead to achieve the fact”.

In this section, this study also dealt with two important issues through the following two questions: Is the request fame by narrators enough without written documents when there is no reliability or modification? Is it necessary to correct what they narrate?

The study concluded that fame is not the purpose of narrators when they narrate. but he means to be known in the scientific community of the people who narrate “Hadith” in a way that indicates his big attention, and his interest and certainty of what he narrates.

The research showed that this subject has a great scientific value, and a great positive impact on the reality of narrating “ Hadith” It also has its negative effects.

The study concluded that the fame of the narrator is not enough when there are no documents even when there is no reliability and no modification. The study also revealed that the narrators including the imams” Al-Bukhari” and “Muslim” indicate that the fame of the narrator is not necessary for correcting his “Hadith”.

For both of them “Al-Bukhari” and “Muslim” it is not a must.The evidence is , their acceptance of “Hadith” narrated by one person. But in “Al Sahihayn” they consider it, when they check the accuracy of “Hadith” and they don’t care when there are many ways of narrating “Hadith”.

* أستاذ مشارك، قسم أصول الدين، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك.

المقدمة.

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلام على رسوله الكريم ﷺ، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن سار على نهجه، إلى يوم الميعادِ والدّين، وبعد:

فإنَّ مِمّا يَلفِتُ النظرَ بوفرةٍ في كتبِ التراجم، تردّدُ وصفِ الشُّهرة بالطَّلب لطائفة ليست بالقليلة من الرواة، وعند التوسّع في تتبع ذاكم الوصف في كتب المصطلح، وما يتصل بها من الكتب التي تعالج مسائل الرواية بوجه عام، يستوقف المتأملَ ربطُ بعضِ أئمة الشأن بين تحقق وصف الشهرة بالطلب لدى الرواة وحسن ضبطهم للرواية، وعَدِّهِ حدّا فاصلاً في مقام الأخذِ والتلقّي عنهم، لا بلْ إنَّ بعضًا آخر مِن أهل العلم مثل الحافظ ابن عبد البر القرطبي بنى على توافر هذا الوصف في راوٍ ما تَعديلهُ حتى وإنْ لم يُذكر فيه جرح أو تعديل. ومما زاد الأمر إشكالا أنَّ الحاكم النيسابوري عدَّ تحقق هذا الوصف شرطاً زائداً عند الشيخين البخاري ومسلم في صحيحيهما على شروط التصحيح الخمسة عند المحدِّثين.

مشكلة البحث.

وعليه فقد لاح في ذهني إشكاليةٌ حول هذا الموضوع تمثَّلتْ في جُملة من التساؤلاتُ على النّسق الآتي:

- ما المراد بشهرة الراوي في الطلب عند المحدّثين؟
- ومَا القيمة العلميّة لتطلُّبِ وصف الشهرة بالطلب لدى الرواة عند المحدّثين؟
- وهل لوصفِ الشهرة بالطلبِ محاذير سلبية ألقتْ بظلالها على واقع الرواية؟
- وهل شُهرة الرّواةِ بالطلبِ للرّواية تَسدُّ مَسدَّ توثيقهم إذا لم يرد فيهم جرحٌ أو تعديل؟
- وهل تحقق وصف الشهرة بالطلب لدى الرواة شرط لازم زائد عند الشيخين البخاري ومسلم في صحيحيهما على شروط الحديث الصحيح الخمسة عند المحدِّثين؟

أهداف الدراسة.

تَسعى دراسةُ موضوع الشهرةِ بالطَّلبِ للرواية عند المحدّثين لتحقيق الأهدافِ الآتية:

- تحديد المقصود بشهرة الراوي في الطلب.
- إبراز القيمة العلميّة لتطلُّبِ وصف الشهرة بالطلب لدى الرواة.
- بيانُ المحاذير السلبية لوصف الشهرة بالطلب على واقع الرواية.
- التعرُّف على القرائن التي يَستدلُ بها المحدِّثون على تحقُّقِ وصف الشهرة بالطلب.
- تحقيق قول الحافظ ابن عبد البر القرطبي الذي جزم بكون شُهرة الرّواةِ بالطلبِ للرواية تَسدُّ مَسدَّ توثيقهم إذا لم يردْ فيهم جرحٌ أو تعديل.
- اختبارُ رأي الحاكم الذي قرر أنَّ وصف الشهرة بالطلب لدى الرواة شرط لازم زائد عند الشيخين البخاري ومسلم في صحيحيهما على شروط الحديث الصحيح الخمسة المعروفة عند المحدّثين؟

أهمية الدراسة.

وتبرزُ القيمةُ العلميَّةِ لدراسة حيثيات موضوع الشهرة بالطلب في الآتي:

- ارتباطهُ بمسألتي العدالة والضبط، واللتين هما ركنا عملية الرواية عند المحدِّثين.

- قولُ بعضِ أئمة الشأنِ إنَّ الشهرة بالطلب شرطٌ زائدٌ على شروط الحديث الصحيح عند المحدِّثين
- يتطلّبه الشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما اللّذين لا تخفى قيمتهما عند أمّة الإسلام.

منهجية الدراسة.

سلكَ الباحثُ بُغية تناولِ تلك القضايا، ومعالجتها بصورة علمية المنهج الاستقرائي، لجمعِ شتاتِ مفرداتِ هذا الموضوع، وكذا سلك كلا من المنهجين الاستنباطي، والتحليلي للمسائل المنبثقة عنه.

الدّراسات السابقة.

في حدود اطلاعي تبين لي أنه لا توجد دراسة علمية تختص بهذا الموضوع على وجه التعيين، وعليه فهذا الموضوع يلزمُ خَوْضُ غمارِه، ولملمَة شَعَثِه، وتجْليَة حَيثيَّاتِه.

خطة الدّراسة.

اقتضت طبيعة البحث المعنون بـ: الشُهرة بالطَّلَبِ للرِّواية عند المحدِّثين " تقسيمه إلى خمسة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: الشُهرةُ بالطَّلَبِ للرِّواية لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثاني: القيمةُ العلمية للشُهْرة بطَّلبِ الرواية ومحاذيرها السلبية عند المحدِّثين.

المطلب الثالث: القرائنُ التي يُستدَلُ بها على شُهرةِ الرّاوي بالطَّلبِ للرِّواية عند المُحدِّثين.

المطلب الرابع: الشُهرة بالطلبِ للروايةِ وعلاقتها بتوثيقِ مَن وصِف بها ولم يردْ فيه جرحٌ أو تعديلٌ.

المطلب الخامس: هل شُهرة الرواةِ بالطلبِ للرواية شرط زائد لتصحيح حديثهم عند البخاري ومسلم في صحيحيهما؟

الخاتمة، وتشتمل على أهم النتائج، والخلاصات التي توصلت إليها الدراسة.

وأخيرا أرجو الله تباركَ وتعالى، أنْ يكونَ هذا البحث ذا جدوى علميةٍ كبيرة، وفائدةٍ عظيمة، وأسألهُ جلَّ وَعَلا، أنْ يجعلَ هذا الجُهدَ في ميزانِ الحَسناتِ يوم نلقاه، والله الموعدُ، وهو الهادي إلى الحقِّ المبين.

المطلب الأول: الشهرةُ بالطلبِ للرّوايةِ لغة واصطلاحا.

أولاً: الشُهْرةُ بالطَّلَبِ لغةً:

إنَّ لفظة الشُّهرةِ لغةً مأخوذَةٌ من الجذر (شَ هَ رَ) وبالنظر في معاجم العربية فإنَّ رحى الدِّلالةِ لها تدور على ثلاثةِ معان رئيسة هي:

أ. **الوضوحُ والإضاءَة:** قال ابن فارس في مقاييسهِ: "الشينُ، والهاءُ، والراءُ: أصلٌ صحيحٌ، يدلُّ على وضوحٍ، في الأمر، وإضاءةٍ"(١).

ب. **الظُّهورُ:** وقد قيَّد صاحب القاموس هذا المعنى بالشُّنعَةِ أي: القُبْحِ، فقال: "الشُّهْرَةُ بالضم: ظُهورُ الشيءِ في شُنْعَةٍ"(٢). ومراده أي: ظهور الشيء على وجه تنكشفُ فيه المساوئ. ومنه التَّشهير بالشيء(٣).

ج. **ما يكون معروفاً:** قال الفيروز آبادي في قاموسه: "والشَّهيرُ، والمَشْهورُ: المَعْرُوفُ"(٤).

أمَّا الطَّلَبُ في اللغة فمأخوذٌ من الجذر (طَ لَ بَ)، يقول ابن فارس في مقاييسه: "الطاء، واللام والباء أصلٌ واحد يدلُّ على ابتغاء الشَّيء"(٥).

ثانياً: الشُهْرةُ بالطَّلَبِ اصطلاحاً:

إنَّ الشهرة بالطّلبِ إذا قُصِرتْ على الحديثِ والرِّواية، فالمراد بها في حقِّ الرَّاوي من النَّاحية الاصطلاحية –كما قال الحافظ السيوطي: "أنْ يكونَ له مزيدُ اعتناءٍ بالرِّواية، لتركَن النَّفسُ إلى كَونِه ضَبَطَ ما روى"–(٦). وهذا التعريف –في حدود اطلاعي– هو أوَّلُ تعريف لهذا المُصطلح، ولم يسبق وأنْ عرَّفَهُ أحدٌ قبل الحَافظ السُّيوطي، ومَنْ جاء بعدهُ؛ فهو ناقلٌ له عنه.

ويظهرُ من خلال هذا التعريف أنَّ الشهرة بالطلب لراوٍ من الرواة هي: تلكَ التي يَحكُم بها المحدِّثون لراوٍ ما أنَّه من أَهْلِ الشأنِ، وبأنه مَعروفٌ في الوسط العلمي لدى أهل الحديث، على نحوٍ يدلُّ على مزيد عنايتهِ، واهتمامه بالروايةِ ضبطًا وإتقانًا، وهذه الشهرةُ ليس يُرادُ منها السمعةُ، وذيوع الصِّيتِ، في حقِّ مَنْ يتّصفُ بها؛ ذلكَ أنَّ هذا يتعارضُ ومبدأ الإخلاصِ لله تعالى–الذي هو أساس قَبول العمل، وعليه يترتب الأجر والثواب؛ فقد أسند الإمام أحمد في كتابه الأسامي والكنى عن عبد الرزَّاق الصنعاني عن معمر بن راشد (ت ١٥١هـ) أنه قال: "كَانَ يُقَالُ: إنَّ الرَّجُلَ لَيَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ لِغَيْرِ اللهِ فَيَأْبَىْ عَلَيْهِ الْعِلْمُ حَتَّى يَكُوْنَ للهِ"(٧). وقد علّق الحافظ الذهبي على هذا الكلام بقوله: " نعم. يطلبه أولا، والحاملُ له حُبُّ العلم، وحبُّ إزالة الجهل عنه، وحبُّ الوظائف، ونحو ذلك، ولمْ يكُن عَلِمَ وجُوبَ الإخلاص فيه، ولا صِدْقَ النية؛ فإذا عَلِم حاسبَ نفسَهُ، وخافَ مِن وبال قصده، فتجيئهُ النيَّة الصالحةُ، كُلها أو بعضها، وقد يتوبُ، من نيته الفاسدة، ويندم ..."(٨).

هذا وتظهر الصلة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للشُّهرةُ بالطَّلَبِ في كونِ مَنْ عُرف منه مزيد اعتناءٍ بالرواية فإنَّه يُعرفُ بذلك عند أهل الشأنِ بصورة واضحةٍ وظاهرةٍ.

المطلب الثاني: القيمة العلمية للشهرة بطلب الرواية ومحاذيرها السلبية عند المحدثين.

إذا تتبعنا ألسنةَ الرعيل الأوَّل من أئمة المحدِّثين، وجدناها تلهجُ بالحثِّ على أَخْذِ العلم، وتلقِّيه – ومنه الحديث الشريف– عمَّن عُرِفَ بالطَّلب له؛ فهذا الإمام الحافظ عبد الله بن عَون البصري (ت ١٥١هـ) في ما ساقه الرَّامَهُرْمُزِي بسنده عنه من طريق أيوب بن وَاصل يقول: "لا نَكتُب الحديثَ إلا مِمَّن كان عندنا معروفًا بالطَّلبِ"(٨). وساق الخطيب البغدادي في الكفاية من طريق الوليد بن مسلم قال: سمعتُ عبد الرحمن بن يزيد بن جابر (ت ١٥٣هـ) يقول: "لا يُؤْخذ العِلم إلا عمَّن شُهِدَ له بطَلَب الحديث". وهذ أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجّاج (ت ١٦٠هـ) في ما ساقه الخطيب البغدادي في الكفاية أيضاً بسنده عنه من طريق بقيّة بن الوليد سماعا منه يقول: "خُذوا العلمَ عنِ الْمُشتهِرينَ" وفي رواية أخرى ساقها في جامعه من ذات الطريق عن شعبة قال: " اكتبوا المَشهور عن المَشهور"(٩).

وعليه فالسؤال الذي يُلحُّ بقوة هنا هو: ما قيمة الشهرةِ بالطلب للرواية عند أهل الشأن من المحدِّثين؟ وهل الشهرة بالطّلب للرواية إيجابية دائما، أم ماذا؟

إنّ الإجابة على ذلك تظهرُ مبسوطةً في المسألتين الآتيتين:

المسألة الأولى: ما قيمة الشُهْرة بالطَّلبِ للرواية عند المحدِّثين؟

إنَّ الناظر في كتب الرواية عموماً، وكتبِ الجرح والتعديل، وكذا كتب العلل على وجه الخصوص ليجدُ أنَّ إطلاق النقّاد وصف الشهرة بالطّلب على بعضِ رواة الحديث يحمل في طيّاتهِ آثارًا إيجابية جمّة من أبرزها:

أولاً: أنَّ الشهرة بالطّلبِ مَظنَّةُ ضَبط الرَّاوي لمَا يرويه: فقد تقرّر آنفًا في تعريف الحافظ السيوطي للشهرة بالطلب أنها ليست مقصودةً لذاتها عند المحدِّثين، وإنَّما بوصف مآلها في حقِّ من يُعرف بها من الرواة ألا وهو الضبط والإتقان للمَرويِّ؛ فإنَّ

غير المعروف بالعناية بالشيء، غالباً لا يُحْكِمُ تفاصيله، ولا يَضْبِطُ حيثياتِهِ؛ فقد أسند الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن أبي الزناد عن عبدِ الله بن ذَكْوان المدني (ت ١٣٠هـ) أنه قال: "أدركْتُ بالمدينة مائةً كُلُّهم مأمونٌ، ما يُؤخذُ عنهم الحديث؛ يُقال: ليس من أهله"(١٠). وأسندَ الخطيبُ البغدادي في الكفاية من طريق إسماعيل بن أبي أويس (قال): سمعتُ خالي مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) يقول: إنَّ هذا العلم دين، فانظروا عمَّن تأخذون دينكم؛ لقدْ أدركت سبعين عند هذه الأساطينِ، وأشار الى مسجد الرسول ﷺ يقولون: قال رسول الله ﷺ، فما أخذتُ عنهم شيئا، وإنَّ أحدهم لو ائتُمن على بيت مالٍ، لكان به أمينا، إلا أنَّهم لم يكونُوا من أهل هذا الشأن، ويقْدِم علينا محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب –وهو شابٌ–، فنزدحِمُ على بابه"(١١).

وأسند الرامَهُرمُزِي من طريقِ أحمد بن محمد الأزرق قال: سمعت يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) يقول: "آلةُ الحديث: الصِّدقُ، والشُّهرةُ، والطَّلب، وتركُ البِدع، واجتنابُ الكبائر"(١٢).

قلتُ: إنَّ كلامَ ابن معين مُشتمل على أبرز شروط العدالة، والضبط؛ فالصِّدقُ، وتركُ البِدَعِ يَصونان طالب الحديث عن الكَذب في الرواية، واجتنابُ الكبائر، يُثمر فيه التقوى، والثلاثة هي مقتضى العدالة، أمَّا الشُّهرةُ، والطَّلبُ فهما مقتضى الضّبطِ؛ لأنَّ طالب الحديثِ إذا اشْتَهَرَ في مَجَالس الحديثِ، وصار له حضوره اللافتُ عُرفَ حينئذٍ عند العلماءِ فأَولَوه اهتمامهم، ورشّدوا له سبيل السَّيرِ في دربهم، ورووا عنه، وخبِروا حالهُ، وأَسْدَوا له النُّصحَ في تلقي مروياتهم، وكذا أيضاً إذا هو جَدَّ واجتهدَ في طّلبِ الحديثِ صاحبَ ذلك منهُ مزيد اهتمام بهِ، كتابة وحفظاً، وزادَ العناية عنده بما قصد تحصيله منه معرفةً وفهما، فبلغ الحدَّ في إتقانه، وعندها يكونُ أقربَ إلى الضبط منه إلى عدمه، فيغدو بمجموع ذلك عدلاً ضابطاً وهو الثقة.

ثانياً: دَفعُ غائلةِ الجَهالة عن صاحبها؛ فالشهرةُ بالطلبِ مِعيارٌ معتبرٌ عند غير واحدٍ من النقّاد في رفع الجهالةِ عن الرَّاوي؛ ذلكَ أنه إذا عُرفَ الرّاوي واشتهرَ بالطلبِ، لفتَ أنظارَ الثقاتِ الجهابذةِ الأثباتِ إليهِ، واستنهضَ هِمَمهُم للرِّواية عنهُ؛ فبشهرته عندهم، ومعرفتهم له بالطلب، يكونون قد عرفوه عَيناً وحالاً، وخبروا رواياتهِ بصورةٍ دقيقة، فلا يغدو حينئذٍ مجهولاً عندهم، قال الخطيب البغدادي في الكفاية: "المجهول عندَ أصحاب الحديث هو كل من لم يشتَهِر بطلب العِلم في نفسه، ولا عرفَه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثهُ إلا من جهة راو واحد"(١٣).

قلتُ: لقد عدَّ الخطيب البغدادي – في التعريف آنفاً والذي نسبه إلى المحدّثين– الشهرة بالطّلبِ من لوازم رفع الجهالة عن راوٍ ما.

وحكى الحافظ ابن رجب في شرح العلل قال: "قال يعقوب بن شيبة: قلت لابن معين: متى يكون الرجل مَعروفاً إذا روى عنه كم؟ قال: إذا روى عن الرجل مثل ابنِ سيرين، والشَّعبي، وهؤلاء من أهل العلم فهو غير مجهول. قُلتُ: فإذا روى عنه مثل سِماك بن حرب وأبي إسحاق (يعني: السّبيعي)؟ قال: هؤلاء يَروون عن مجاهيل".

علَّق الحافظ ابن رجب على كلام ابن معين بقوله: "وهذا تفصيل حسن، وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي الذي تبعه عليه المتأخرون أنَّه لا يَخرُج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعداً عنه(١٤)... (ثمّ ختم ابن رجب تعليقه قائلا:) " وظاهرُ هذا أنَّه لا عِبرة بتعدُّد الرُّواة، إنما العِبرةُ بالشهرةِ، ورواية الحُفاظ الثقات"(١٥).

وممَّن راعى أيضاً شهرة الرَّاوي بالطلب في رفع الجهالة عنه، الإمام علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ)؛ فقد ساق الحافظ ابن رجب نماذج على مقتضى تصرّفه في إثبات الجهالة أو رفعها عن الرواة بغضِّ النَّظرِ عن عَددِ من يَروي عن أحَدِهم، ثمَّ علَّق ابن رجبَ بقوله: "والظاهر أنه ينظرُ إلى اشتهار الرجل بين العُلماء، وكثرة حديثه ونحو ذلك، ولا ينظر إلى مجرد رواية الجماعة عنه"(١٦).

وممَّن يُطلق الجهالة تارة ويقصدُ بها عدم اشتهار الرَّاوي بالطَّلب عند العلماء الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)؛ فقد قال في حُصين بن عبد الرحمن الحارثي الكوفي: ليس يُعرفُ، ما روى عنه غير الحجَّاج (يعني: بن أرطاة) وإسماعيل ابن أبي خالد روى عنه حديثاً واحداً أحاديثه مناكير"[١٧].

قلتُ: إنّما جهَّله الإمام أحمد هاهنا؛ لعدم اشتهاره بالطلب، مع كونه روى عنه اثنان على نحو يرفع عنه جهالة العين.

ثالثاً: الكَشفُ عن زيفِ ما يدَّعيه بعضُ الرَّاوةِ مِن المُلازمة لشيخٍ ما: فقد سألَ عبدُ الله بن أحمد بن حنبل –في كتابه السنَّة– وَالدهُ: "عن الكَرابيسي حُسين، هل رأيتَهُ يَطلُبُ الحَدِيثَ؟ فقال: مَاْ أَعْرِفُهُ، ومَاْ رَأَيْتهُ يَطلبُ الحَديثَ. قلت (يعني: عبد الله): فرأَيتَهُ عندَ الشافعي ببغداد؟ فقال: ما رأيتُهُ، ولا أَعرفهُ، فقلتُ (يعني: عبد الله): إنَّه يَزعُمُ أنه كان يَلزمُ يعقوب ابن إبراهيم بن سعد فقال: ما رأيتهُ عندَ يعقوب بن إبراهيم، ولا غَيرِهِ، ومَا أَعْرِفُهُ"[١٨].

قلتُ: قد يُفهمُ كلامُ الإمام أحمد في الحسين بن علي الكَرابيسي (ت ٢٤٨هـ) –على هذا النحو وهو من أقرانه– على أنَّه رَدُّ فعلٍ منه على موقفهِ من مَسألة لفظ القرآن الكريم؛ حيث كان الكَرابيسي يقول: "لفظي بالقرآن مخلوق"[١٩] وكان يرى الإمامُ أحمد أنَّ هذا القولَ بِدَعةٌ، وأنهُ يُعزِّزُ بدعةَ الجَهمية في كَون القرآن مَخلوقًا، غير أنَّ الدفعَ بيد الإنصافِ أولى؛ فكلام الإمام أحمد محمولٌ على حقيقته؛ فالكَرابيسي مع ثناء من أثنى عليه في العلم– قد عُرفَ بالفقه والأصول لا بطلب الحديث، قال الخطيب البغدادي: "سمعَ محمد بن إدريسٍ الشافعي ... ويعقوبَ بن إبراهيم بن سعد ... وكان فَهِمًا، عالمًا، وله تصانيفٌ كثيرة في الفقهِ، وفي الأُصولِ تدلُّ على حُسْنِ فَهْمِهِ، وغَزَارَةِ عِلْمِهِ"[٢٠].

وأما ثبوتُ سماعه من الإمام الشافعي، ويعقوب بن إبراهيم فلا يتعارضُ وقولَ أحمد فيه في شأن عدم معرفته له بطلب الحديث عندهما؛ إذ السماع لشيء من الحديث منهما أمرٌ، والاشتهارُ بالطلب أمر آخر، والله الموفّق.

ومن الرواةِ الذين أبطلَ الإمام أحمد زعمهم بكونهم عُرفوا بالطلب بملازمة شيخٍ ما، الحسن بن الخَلال الحُلْوَانِي (ت ٢٤٢هـ). فقد قال عبد الله بن أحمد في كتاب العلل ومعرفة الرجال: "سألت أبي عن الحسن بن الخَلال الذي يقال له: الحُلْوَانِي؟ قال: ما أعرفُه يطلبُ الحديث، وما رأيته يطلب الحديث. قلت (يعني: عبد الله): إنَّهُ ذكَرَ أنَّه كان مُلازِمًا ليزيد ابن هارون؟ فقال: ما أَعرفُهُ، إلا أنَّه جاءني إلى هنا يُسلِّم عليَّ (قال عبد الله): ولم يَحمدهُ أبي، ثمَّ قَالَ (يعني: الإمام أحمد): تبلُغُني عَنهُ أَشْيَاء أكرهها وَلم أره يستخفه"[٢١].

قلتُ: إنَّ الحُلوانِي كان موثّقاً عند غير واحد من الأئمة؛ فقد قال الخطيب البغدادي فيه "كان حافظا ثقة" ونقل في تاريخه، بإسناده، عن يعقوبُ بن شيبة قوله فيه: "كان ثقة ثبتاً متقناً "وفي رواية أخرى بلفظ" الحسن بن علي الحُلواني، صاحبُ حديثٍ، متقنٌ ثقة"، وبإسناده أيضاً ساق الخطيب عن الإمام النَّسائي أنه قال فيه: "ثقة"[٢٢].

ويَظهرُ لي، أنَّ كلام الإمام في شأن الحسن إنما هو من جهة عَدَم طلبهِ للحديث؛ إذ لم يوظِّف الحسن الحلواني علمَه، ولمْ يشتغل به، ولم يَظهر منه، ما يدلُّ على أنَّه مِن أهل طلب الحديث، وعليه فمنْ حملَ الحديثَ وحفظهُ– ونُسب إلى التثبتِ والإتقانِ فيه، ولم يُظهر ما في جُعبتهِ منه، في مجالسِ العلم، ولم يذاكِر به أهله– فكيف يُحسبُ لدى أئمة الشأن، على أنه ممَّن يُعنى بطلبِ الحديث؟! ومِمَّا يُعزِّز هذا التوجيه، لرأي الإمام أحمد فيه – من كونه لا يَعرف بطلبِ الحديث، ما أسنده الخطيب البغدادي في تاريخه من طريق محمد بن علي الآجُرِّي قال: سمعتُ أبا داوود سليمان بن الأشعث يقول: كان الحسن ابن علي الحُلواني، لا ينتقدُ الرجال، ثم قال: كان عالماً بالرجال، وكان لا يستعملُ علمَهُ"[٢٣].

رابعاً: اختبارُ ما يصدر عن بعض الرواة من أقوال نقدية صحّة أو فسادًا: فشهرة الرّاوي بالطّلبِ غالباً ما تُكسبه مَلكة النقد، والقدرة على تمييز الرواياتِ، والحكم عليها، قبولاً أو ردًّا، بخلاف مَنْ لم يُعرف بذلك؛ إذ حينَها، يتَّضح فسادُ قوله، وبطلانه؛

لكونه فاقداً للخبرة التي كان من الممكن له اكتسابها، في حال اشتهارهِ بالطَّلبِ، ومن الأمثلة على ذلك، أنَّ رجلاً -يقالُ له الترمذي- من أهل طَرسُوس أنكر أثرًا، ثبتَ وصحَّ، عن التابعي الجليل، مجاهد بن جَبر (ت ١٠٤هـ) في معنى قوله الله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾[الإسراء: ٧٩]، حيث قال: "يُجلِسه على عرشِهِ"[٢٤].

نقلَ أبو بكر الخلال (ت ٣١١هـ) في كتابه السنّة، أنَّ العباس بن محمد الدُّوري سئلَ عن الترمذي الذي ردَّ هذا الأثر فأجاب: إنَّ "هذا الترمذي -الذي رد حديثَ مجاهد- ما رآه قطُّ عندَ مُحدِّثٍ بالطَّلبِ، وأنَّ هذا الحديث، لا يُنكِرهُ إلا مُبتدعٌ، جهميٌ"[٢٥]. ونقل الخلال في موضع آخر، من كتابهِ، عن الإمام أبي داوود السجستاني (ت ٢٧٥هـ)؛ أنه قال: "هذا الترمذي رجلٌ لا أعرفُهُ، ورأيتُ مَنْ عندي من أَصحابنا يذكرون أنهم لا يعرفونَهُ في الطلبِ، ولا عَرفته أنا"[٢٦].

خامساً: تُتيحُ الشهرةُ بالطَّلبِ لراوٍ مَا فرصة الاستدراكِ للرواة الآخرين منه لما فاتهم سماعه من بعضِ الرواة: فالشهرة بالطلبِ ترجّح في حقِّ صاحبها الاستيعابَ، وكثرة الجمعِ، والتَّحصيلِ، ومن النماذج على ذلك ما جرى لأبي بكر بن أبي غالب من حفاظ البغداديين (ت-)[٢٧]؛ حيث قصد عبد الله بن أحمد المعروف بعَبْدَان الأهوازي (ت ٣٠٧هـ) ليستدركَ منه ما فاته سماعه من إسحاق بن إبراهيم المعروف بشاذان الفارسي (ت ٢٦٧هـ)، وكذا ليستدرك أيضاً ما لم يجده من حديث البصرة عند أحمد بن عمرو المعروف بابن أبي عاصم (ت ٢٨٧هـ)؛ لأنَّ عبدان كان مليئاً بحديث الجميع؛ فقد أسند الحافظ ابن عساكر في تاريخه من طريق حمزة بن يوسف قال: أخبرنا أبو أحمد بن عدي قال: "عَبدان كبير الاسم، قال لي (يعني: عبدان): جاءني أبو بكر ابن أبي غالب، فذهب إلى شاذان الفارسي فلم يلحقهُ، فعطف إلى ابن أبي عاصم بأصبهان، ثم جاءني فقال: فاتني شاذان، وذهبت إلى ابن أبي عاصم فلم أره ملئًا بحديث البصرة، وجئتك؛ لأكتب حديثهم عنك؛ لأنك مليء بهم. قال عبدان: "فأخرجتُ إليه حديثهم، وقاطعتُه كل يوم، على مائة حديث، أقرأهُ عليه، من حديث البِصْرة"[٢٨].

ومن نماذج ذلك أيضاً استدراكُ عَبْدان الأهوازي مِن خلال محمد بن يُونس الكُديمي (ت ٢٨٦هـ) المعروف بالطَّلب بعضَ ما فاته سماعُهُ من رواياتِ التَّفسير عن محمد بن معْمَر البَحراني (ت ٢٥١هـ)؛ فقد أسندَ الخطيبُ البغدادي في تاريخهِ من طريق أبي عمرو بن حمدان النيسابوري قال: سمعت عَبْدان الأهوازي -وسُئل عن محمد بن يونس الكُديمي- فقال: رجل معروف بالطلبِ، والسماع الكثير؛ فاتني عن محمد بن معْمَر بعضُ التفسير، فسمعته من الكُديمي"[٢٩].

سادساً: تمكِّن الشهرة بالطلب صاحبها من معرفةِ أفرادِ الأحاديث: فتحصيلها يتطلب همّة عالية، ورحلات مضنية، وسماعاتٍ كثيرة، مثل محمد بن يُونس الكُديمي الذي تكلّم فيه موسى بن هارون، ورماه بالكَذب، فأظهر الكُديمي تفوقه في معرفة ذلكَ؛ حيث أملى على التلامذة أحاديث تفرّد بها، أسكتتْ موسى بن هارون، فصار لا يَذكرهُ بعدُ إلا بخير[٣٠].

هذا وعلى النّقيضِ من ذلك رأينا أنَّ أئمة الشأن يردون انفراداتِ المُقلِّ من الرواةِ والذي لا يُعرف بالطّلب، مثل الذي جرى في حقِّ أبي زياد إسماعيل بن زكريا الخَلقاني الكوفي (ت ١٧٣هـ)، فقد حكى العُقيلي في كتابه الضعفاء الكبير عن تلميذ الإمام أحمد، أبي الحسن عبد الملك بن عبد الحميد المَيموني (ت ٢٧٤هـ) أنه قال: قلتُ لأبي عبد الله؛ أحمد بن محمد ابن حنبل: إسماعيل بن زكريا، كيف هو؟ فقال لي: أمَّا الأحاديث المشهورة، التي يرويها فهو فيها مقارب الحديث، ولكنَّهُ ليس ينشرحُ الصدر له؛ هو شيخ ليس يعرف هكذا، يريدُ: بالطَّلب"[٣١].

<u>المسألة الثانية: ما المحاذيرُ السلبية للشهرة بالطَّلبِ للرواية عند المحدِّثين؟</u>

إذا كانت الشهرةُ بالطلب للرواية -على ما تقدّم- لها تلكَ القيمة العلمية، والآثار الإيجابية الجليلة عند المحدِّثين، فإنَّ المدقِّق، والمتأمِّلَ يجدُ أنَّ لها بعض المحاذير والآثار السلبية في حقِّ صاحبها، ومن ذلك:

أولاً: أنها تحملُ راوٍ مأ على الإكثار من رواية الغرائب والمناكير، فينصرفُ لذلكَ بعضُ أهل الحديث عن السماع منه: ومن نماذج مَن وقع في ذلك محمد بن يُونس الكُديمي (ت ٢٨٦هـ)، قال الخطيب البغدادي: "لم يزل الكُديمي معروفاً، عندَ أهل العلم بالحفظِ، مشهورًا بالطلبِ، مُقدَّمًا في الحديث، حتى أكثرَ مِن روايات الغرائبِ، والمناكير؛ فتوقفَ إذ ذاكَ بعضُ الناس عنه، ولم ينشطوا للسَّماع منه"(٣٢).

وأسند الخطيب من طريق أبي بكر الشافعي قال: سمعت جعفر الطيالسي يقول: الكُديمي ثقة، ولكن أهل البصرة يحدِّثون بكل ما يَسمعون"(٣٣).

ثانياً: وقوع الراوي المشهور بالطلب للرواية في دائرة الشَّره والنَّهم في الرواية المُفضي إلى التدليس، والسرقة، والتحديث عن غير الثقاتِ، ومن نماذج من عرف بشهرة الطلب ووقع في التدليسِ –فيقول حدّثنا فيما لم يسمعه بسبب الشّره في الرواية– أبو بكر محمد بن محمد الباغَنديِّ (ت ٣١٢هـ)، حكى الخطيب البغدادي في تاريخه: عن "أبي عمرو محمد بن أحمد ابن حمدان النيسابوري قال: سمعتُ عبدان الأهوازي –وذكر أبا بكر الباغندي– فقال: لم يزل معروفاً بالطلب، كان معنا عند هشام بن عمار ودُحيم"(٣٤). وقال حمزة بن يوسف السَّهمي في سؤالاته للدارقطني: "سألت أبا بكر بن عبدان عن محمد بن محمد بن سليمان الباغندي هل يُدخل في الصحيح؟ فقال: لو خرَّجت الصحيحَ لم أدخله فيه. قيل له: لِمَ؟ قال: لأنه كان يخلطُ، ويدلس. قال (يعني: عَبدان): وليس مِمَّن كتبتُ عنه آثرُ عندي، ولا أكثرُ حديثا منهُ، إلا أنه شَرِهٌ ...، قال حمزة: وسألت الدارقطني عن محمد بن محمد بن سليمان البَاغندي؟ قال: كان كثير التدليس؛ يُحدِّث بما لم يَسمَع، وربما سَرَقَ بعض الأحاديث"(٣٥).

هذا ومن نماذج مَنْ عُرف واشتهر بالطَّلب فحدّث عن غير الثقات نعيم بن حمّاد المِرْوَزيِّ (ت ٢٢٩هـ)؛ فقد أسند ابن عدي في كامله من طريق أبي يحيى أحمد بن ثابت قال: سمعت أحمد يعني: ابن حنبل) ويحيى (يعني: ابن معين) يقولان: نعيمُ بن حماد معروف بالطلب، ذمَّه يحيى فقال: إنَّه يروي عن غير الثقات"(٣٦).

ثالثاً: إقحامُ الراوي المشهور بالطلب نَفسهُ في ميدان نقد الرواة والمرويات وهو لا يُحسن ذلك: إذ تحمله الشهرة بالطّلبِ على أنْ يُحسنَ الظنَّ بنفسهِ، ويرى منهُ أهليَّةً لخوضِ غِمارِ ذلك؛ إذ ليس كلُّ مشهور بالطلب يمكن أن يكونَ ناقداً، ومن نماذج ذلك ما جرى لإبراهيم بن محمد بن عَرعَرةَ (ت ٢٣١هـ)؛ فقد أسند الخطيب في تاريخه من طريق على بن الحسين ابن حَبَّان قال: وجدت في كتاب أبي بخط يده، قلتُ لهُ يعني: ليحيى بن معين: ابنُ عَرْعرة؟ قال: ثقةٌ، معروفٌ بالحديث، كان يحيى بن سعيد (يعني: القطَّان) يُكْرِمُهُ، مشهور بالطلب، كيِّسُ الكتابِ، ولكنه يفسد نفسه يَدخل في كل شيء"(٣٧).

قلتُ: إنّ قول ابن معين عن ابن عرعرة: "يفسد نفسه يدخل في كل شيء" مراده به أنَّ ابن عرعرة يُدخل نفسه في ميدان نقد الرواة والجرح والتعديل، وهو ليس أهلاً لذلك مع كونه ثقة معروفاً بالطلب، ومعتنياً بالحديث، قال ابن الجنيد في سؤالاته لابن معين: "قال رجل ليحيى بن معين، وأنا أسمع: زعَمَ إبراهيم بن عَرعَرة أنَّ محمد بن ذَكْوان، والحسينُ بن ذكوان ليسا بشيء. فغضب يحيى وقال: أمَّا الحسين بن ذكوان؛ فحدَّثني عنه يحيى بن سعيد (يعني: القطّان)، وعبد الله ابن المبارك، ولكن كانَ قدرياً. وأمَّا محمد بن ذكوان، فليس به بأس، أيُّ شيءٍ كان عنده؟! روى عنه حماد بن زيد، وعبد الوارث، وعبد الصمد لا بأس به. قل لابن عرعرة اذهب ازرَعْ " وفي موضع آخر قال ابن الجنيد: "سألت يحيى (يعني: ابن معين)عن شدَّاد بن سعيد الرَّاسبيِّ، ويُكنّى أبا طلحة؟ فقال: ثقة. قلتُ ليحيى: إنَّ ابن عرعرة يزعُم أنَّه ضعيف؛ فغضب. وقال: هو ثقة، وتكلم يحيى بكلام وأبو خيثمة (يعني: زهير بن حرب) يسمع فقال: أبو خيثمة: شداد بن سعيد ثقة. ثم قال لي يحيى: يزعُمُ ابن عرعرة أنَّ سالم بن رُزين ثقة. قلتُ: كذلك يقول؟! قال: هو ضعيف ضعيف"(٣٨).

ومن النماذج على هذا الأثر أيضاً ما وقع لأبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث (ت ٣١٦هـ) وهو ابن الإمام أبي داوود السّجستاني؛ فأبو بكر على شهرته في الطّلب كان كثير الخطأ في الكلام على المرويات، وقد تكلّم فيه أبوه وقال عنه كذّاب، قال ابن عدي: "هو معروف بالطلب، وعامة ما كتب مع أبيه أبي داوود، ودخل مصر، والشام، والعراق، وخراسان، وهو مقبول عندَ أصحاب الحديث، وأما كلام أبيه فيه، فلا أدري إيش تبيَّن له منه"[٣٩] وحكى الخطيب البغدادي في تاريخه قال: "ذكَرَ أبوعبد الرحمن السُّلمي أنه سأل الدارقطني، عن أبي بكر بن أبي داوود؟ فقال: ثقة، إلا أنَّه كثير الخطأ في الكلام على الحديث"[٤٠]. فكأنَّ الباعث على تكذيب أبيه له كثرةُ الخطأ منه حدا لا يُحتَملُ فيه.

رابعًا: أنَّ الشهرةُ بالطّلب ربما تحمل بعضهم على المُجازفة في الرواية حدَّ الوضعِ، والكذب وإقلاب الأحاديث على الثقات؛ رغبةً في التكثُّر من الحديث: وممّن انطبق عليه هذا الأثر، نذكر أبا بِشر أحمد بن محمد بن عمرو المِروَزي الفقيه المعروف بالمُصعبي (ت ٣٢٣هـ) قال الخطيب البغدادي في تاريخه: "كان أبو بشر من أهل المعرفة، غيرَ أنه لم يكن ثقة، وله من النُّسخ الموضوعة شيء كثير، ورواياته منتشرة عند الخراسانيين". وساق الخطيب بإسناده من طريق محمد بن نعيم الضَّبِّي قال: سمعتُ أبا بكر بن إسحاق يعني: الصَّبْغِي يقول: قدِم أبو بشر أحمد بن محمد بن عمرو المُصعبي المِروزي نيسابور، فحَضَرني واستعارَ منِّي حديث مشايخ العراق، فقلتُ ما تصنعُ به؟ فقال: أنسخهُ فإني سمِعتُهُ كلَّه مِن أولئك الشيوخ. فقلتُ له: اذهب إلى أبي علي الثقفي؛ فإنه قد أكثرَ عنهم، ولم أدفع إليه حرفاً منها، وإنما أردت أنْ ينصَحهُ أبو علي، ويمنعه عن نسخِ ما ليس له فيه سماع، فذهب إلى أبي علي، واستعار منه جملة من حديث البغداديين، فكان أبو علي يعيرهُ عشرة أجزاء، فإذا فرغ منها أعارهُ عشرةً أخرى حتى كتبَ جملة منها، (قال الصَّبْغِي): فعاتبت أبا علي على ذلك، وقلتُ: أَنَا إنما أحلته عليك؛ لتدفعه بمَوعِظَةٍ بليغةٍ عن مثل هذا فقال أبو علي: لا تزرُ وازرَةٌ وزرَ أُخْرَى"[٤١].

وقال ابن حبّان في كتابه المجروحين: "كان ممَّن يضعُ المتون للآثار، ويقلب الأسانيد للأخبار حتى غلب قلبُه أخبار الثقاتِ، وروايته عن الأثبات بالطّامات على مستقيم حديثه، فاستحقَّ الترك، ولعله قد أَقلَبَ على الثقات أكثر من عشرة آلاف حديث كتبت أنا منها أكثر من ثلاثة آلاف حديث مما لم أشك أنه قلَبها، ...، (إلى أنْ قال ابن حبّان): ثم آخرَ عمرهِ جعل يدَّعى شيوخاً لم يرهم، وَرَوَى عنهم"[٤٢].

وقال ابن عدي: "كان يحدث عن أمراء خراسان، إسماعيل بن أحمد وأخيه نصر بن أحمد، وخالد بن أحمد بن خالد ابن حمَّاد والي بخارى؛ يشبِّهُ على الناس أنهم حدَّثوه بما يروي عنهم"[٤٣].

وممَّن أصابته بلية هذا الأثر متأثراً بالمُصعبيِّ آنفِ الذِّكر، أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد العزيز الجُرجاني (ت ٣٦٦هـ) نزيل نيسابور، نقل الحافظ الذهبي في كتابه تاريخ الإسلام عن الحاكم النيسابوري أنه قال فيه: "كثيرُ السَّماعِ، مَعروفٌ بالطَّلبِ، إلا أنه وقع إلى أبي بشرٍ المُصعبي الفقيه، فكأنه أخذ سيرته في الحديث، فظهرتْ منه المجازفة عند الحاجةِ إليه فتُرك"[٤٤].

المطلب الثالث: القرائن التي يستدل بها على شهرة الرّاوي بالطلب للرّواية عند المحدّثين.

إنَّ المتتبع لتراجم الرواة المشهورين والمعروفين بالطلب للرواية، يجدُ أنَّ هناك قرائن يستدلُّ بها على شهرتهم بالطّلبِ، ومن أبرزها –بحسبِ ما ظهر لي– ما يأتي:

أولاً: كثرة الرِّحلةِ إلى الأمصار لسمَاع الشيوخ: فهذه قرينة قوية على مزيد اعتناء راوٍ ما بطلب الحديث، وشهرتِه في ذلك؛ علوَّ سندٍ، وحفظًا، وانتقاءً، وضبطاً؛ ذلك أنه بترحاله الدؤوب في البقاع والأمصار، وهو يكابدُ الأخطار الجِسام، ويصرفُ

لبلوغ مرامه من ذلكَ مالهُ، ووقته، وجهده، وهذا كله قمّة البذل في الطلبِ، فقد أسند الخطيب في كتابه الرحلة من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سألتُ أبي –رحمه الله– عمَّن طلبَ العلمِ؛ ترى له (يعني: طالبَ الحديث) أنْ يلزمَ رجلاً عندهُ علمٌ فيكتُبَ عنه؟ أو تَرى أنْ يرحل إلى المواضع التي فيها العلم، فيسمعَ منهم؟ قال: يرحلُ يكتُبُ عنِ الكوفيينَ، والبصريين، وأهل المدينة، ومكة؛ يَشَامُ الناس، يسمع منهم"(٤٥).

قلت: إنَّ قولَ الإمام أحمد "يشامُّ الناس" معناه أي: يَنظرهُم، ويطالعُهم قال صاحب القاموس المحيط: "شَامَ الْبَرْقَ: نَظَرَ إليه أيْنَ يَقْصِدُ، وأيْنَ يُمْطِرُ"(٤٦).

وأسند الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث من طريق جعفر الطيالسي قال: سمعت يحيى بن معين يقول: "أربعة لا تؤنس منهم رشدًا؛ (وذكر منهم)... ورجلٌ يكتب في بلدهِ ولا يرحل في طلب الحديث"(٤٧).

وعليه فإنَّ الرحلة تُخرجُ صاحبها من دائرة الطلب الضيّقة، والمحصورة في مروياتِ أهل بلده إلى دائرة الطلب الواسعة، كما وتُكسبُه رشدًا، ووعياً في الطَّلب؛ فيَخْبر معاقدَ الرواية في الأمصار، ومَسالكهم في التحديثِ، ويَعاينُ طبقاتِ الرواةِ عنهم؛ فيستقيم له حُسن الأخذ، ويُفلحُ في مسعاه.

هذا وقد اشتهر بالطلب للرواية بقرينة الرحلة خلق كثير وحسبي أن أشير هنا إلى أنموذجين منهم لضيق المقام، أمّا الأول؛ فعبد الله بن المبارك المِروَزِي (ت ١٨١هـ) وأمَّا الثاني: فمعمر بن راشد الصنعاني (ت ١٥١هـ)؛ فقد أسند الإمام يعقوب الفَسوي في كتابه المعرفة والتاريخ من طريق الفضل بن زياد عن أحمد بن حنبل أنه قال: "... لم يكن في زمان ابن المبارك أطلب للعلم منه؛ رحل إلى اليمن، وإلى مصر، وإلى الشام، والبصرة، والكوفة، وكان من رواة العلم وأهل ذلك، كتب عن الصغار، والكبار؛ كتب عن عبد الرحمن بن مهدي وعن الفزاري (يعني: أبا إسحاق)، وجمعَ أمرًا عظيمًا"(٤٨). وأسند الفسوي أيضاً من ذات الطريق عن الإمام أحمد بن حنبل وقد سأله أبو جعفر العُقيلي: "أيُّهُم أحب إليك في حديث الزُّهْرِيّ؟ فقَال: مالكٌ في قلة روايته، ثمَّ معمر ولستَ تضمُّ إلى معمر أحدًا إلاَّ وجدته فوقه؛ رحل في الحديث إلى اليمن، وهو أول من رحل (يعني: إلى اليمن). فقال له أبو جعفر: والشام؟ فقَال: لا. الجَزيرة"(٤٩).

ثانياً: الحرصُ على مجالسةِ وملازمةِ العُلماء من أئمة الشأن: فذلكَ يفيد الرّاوي في الطّلبِ مزيد مُمارسة لأحاديث الشيوخ الذين لازمهم في التلقِّي عنهم، قال أبو زرعة الدمشقي (ت ٢٨٠هـ) في تاريخه: "سمعتُ أبا مُسْهِر (يعني: عبد الأعلى ابن مُسهر الغسَّاني (ت ٢١٨هـ)) يقول: إلا جَليسَ العَالم، فإنَّ ذلك طَلَبُهُ"(٥٠). هكذا جاءت عبارة أبي مُسهِر والظاهر أنها مبتورة وهي ليست كذلك والمعنى أي: إن جليس العلماءِ تتوبُ مجالستهُ لهم مقامَ شهرتهِ بالطَّلبِ، أو هي علامة شهرته بالطّلب.

قال الخطيبُ البغدادي في الكِفَاية: "أراد أبو مُسْهرٍ بهذا القول أنَّ مَنْ عُرِفت مجالسته للعلماء، وأَخْذِهِ عنهم، أغنى ظهورُ ذلك منْ أمره أَنْ يُسألَ عن حاله، والله أعلم"(٥١).

وممَّن اشتُهر بالطّلبِ للرواية بهذه القرينة الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، فإنه لم يَرحل إلى الأمصار، وإنما اكتفى بأن تتلمذ على شيوخ المدينة ولازمهم؛ لأنه كان لا يرى العلم في غير مدينة النبي ﷺ؛ فهي مهبط الوحي، وأقام فيها كثيرٌ من جِلّة الصحابة الكرام؛ فالعلم فيها لا في سواها، حكى القاضي عياض في كتابه ترتيب المدارك قال: "قال أبو نعيم (يعني: الفضلُ بن دُكين (ت ٢١٩هـ): سألتُ مالكاً عن شيء؟ فقال لي: إن أردت العلم فأقم –يعني بالمدينة– فإن القرآن لم يَنزل على الفرات"(٥٢).

هذا ولقد كان مالكٌ يسلكُ طريقة المُلازمةِ المطوَّلة في الطَّلب على نحو ما وقع له مع نافع مولى ابن عمر (ت ١١٧هـ)، وكذا أيضاً مع أبي بكر بن عبد الله المعروف بابن هُرمز (ت ١٤٨هـ)(٥٣)، كما كان مالك ينصحُ بطريقةِ المُلازمة

في الطلب أهل العلم؛ فقد أسند أبو نُعيم في الحلية من طريق عبد الله بن وهب المصري قال: "قيل لمالك بن أنس: "ما تقولُ في طَلَبِ العلم؟" قال: "حسنٌ جميلٌ، ولكن انظر الذي يَلزمُك من حين تصبح إلى حينِ تمسي فالزَمْهُ"[٥٤]. وأسند أبو نُعيم أيضاً من طريق عباس بن عبد العظيم قال: سمعت مالك بن أنس يقول: كان الرَّجل يَختلف إلى الرجل ثلاثين سنة يتعلَّمُ منه"[٥٥].

ثالثاً: عناية الرَّاوي بالحديثِ، واستغراقه في طلبهِ ليلاً ونهارًا: ومن نماذج من اشتُهِر وعُرف بالطلب من خلال هذه القرينةِ إمام الدُّنيا وجبل الحفظ محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، أسند الخطيب البغدادي في تاريخه من طريق محمد بن يوسف الفِرَبْرِيِّ عن محمد بن أبي حاتم الوراق قال: "كان أبو عبد الله (يعني: البخاري)، إذا كنتُ معَهُ في سفر يَجمَعُنَا بيتٌ واحد إلا في القَيظ (يعني: الصيف) أحياناً؛ فكنتُ أراهُ يقوم في الليلة الواحدةِ، خمسَ عشرة مرة، إلى عشرين مرة، في كُلِّ ذلك يأخذُ القَدَّاحةَ فيُوري نارًا بيدِه ويُسْرِج، ويُخْرِجُ أَحَاديثَ، فَيُعْلِمُ عليها، ثم يَضَعُ رَأْسَهُ ... وكان لا يُوقظُنِي في كُلِّ ما يقومُ، فقلت له: "إنَّك تَحْمِلُ على نَفْسِكَ كُلَّ هذا، ولا تُوقِظُنِي" قال: "أنت شابٌّ فلا أحب أنْ أُفسِدَ عليك نَومَكَ" وأسند الخطيب في تاريخه أيضاً عن محمد بن يوسف الفِرَبْرِيِّ قال: كنت عند محمد بن إسماعيل البخاري بمنزِلِهِ ذات ليلة، فأحصيتُ عليه أنه قامَ وأسْرَجَ، يَسْتَذكِرُ أشياءَ يُعلِّقُهَا في ليلةٍ ثماني عشرة مرة "[٥٦].

ومن النماذج على ذلك أيضاً ما كان من شأن أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفَسوي (ت ٢٧٧هـ)؛ فقد حكى الحافظ الذهبي في السِّير عن محمد بن القاسم بن بِشرٍ، قال: سمعتُ محمدَ بن يزيد الفَسوي العطَّار، قال: سمعت يعقوب بن سفيان يقول: كنت في رحلتي في طَلَب الحديث، فدخلتُ إلى بعض المدن، فصادفت بها شيخاً، احتَجْت إلى الاقامة عليه؛ للاستكثار عنه، وقلَّتْ نَفَقَتي، وبَعُدْتُ عن بلدي، فكُنْتُ أُدْمِنُ الكتابة ليلا، وأَقْرَأُ عليه نهارًا..."[٥٧].

رابعًا: حُزنُ الرَّاوي وتأثره حدَّ المَرضِ إذا اكتشَفَ بالمُذاكرةِ أنه فاته شيء من الأحاديث: وهذه قرينة يُستدل بها على شهرة الراوي بالطّلبِ؛ ذلكَ أنَّ من أشرف على المرضِ لفواتِ أحاديث منه، فهذا يعني أنَّ الحديثَ صحَّتُهُ، وعافيته، وسلامته من الأدواءِ؛ ومن نماذج من دلَّت، هذه القرينة، على شهرته، ومعرفته بالطّلب، أميرُ المؤمنين في الحديث، شعبة بن الحجاج؛ فقد أسند الحافظ أبو نعيم الأصبهاني في الحِلية من طريق بقيَّة بن الوليد، قال: سمعتُ شعبة يقول: "إنِّي لأُذاكَرُ بالحَديثِ قد فاتني فأَمرضُ"[٥٨].

هذا وقد يَصلُ الحالُ بالراوي المشهورِ بالطّلبِ أنْ يَخشى عليه الأئمةُ من الفتنةِ لكثرة حبّه وشغفهِ بالطّلبِ للرواية والتحديث، مثلما تخوَّف كُلٌّ من الإمامين حماد بن زيد على أيوب بن كَيسان السِّختياني (ت ١٣١هـ)، وعبد الله بن عون (ت ١٥١هـ) وكلاهما بصري، وكذا تخوَّف الإمامُ يحيى بن سعيد القطَّان (ت ١٩٨هـ) على حال أمير المؤمنين في الحديث سفيان بن سعيد الثوري الكوفي (ت ١٦١هـ)؛ فقد أسند الإمام ابن سعد في طبقاته عن عَارِمِ بن الفَضْل قال: حدثنا حمَّاد ابن زيد قال: "مَاْ أخافُ على أيوب، وابن عون، إلا في الحديث، قال عارم فذكرتُه ليحيى بن سعيد فقال: "ما أخافُ على سفيان (يعني: الثوري) إلا في الحديث"[٥٩].

ويلتحق بهذه القرينة تحسُّرُ الرَّاوي وتأسفهُ على ما فاته من الرِّوايةِ عن بعضِ أئمة الشأن؛ ومن النَّماذج على من انطبقتْ عليه هذه القرينة، فاشتُهر بالطلبِ للرواية الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)؛ فقد أسند الخطيبُ في تاريخه من طريق يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت الشافعي يقول: "ما فاتني أحد فأسفتُ عليه ما أسفتُ على الليث (يعني: ابن سعد المصري (ت ١٧٥هـ)) وابن أبي ذئب (يعني: محمّدَ بن عبد الرحمن (ت ١٥٩هـ))"[٦٠].

قال الإمام الذهبي معلقاً على مقولة الإمام الشافعي: "أما فوات الليث فنعم، وأما ابن أبي ذئب فما فرَّط في الارتحال إليه؛ لأنه مات وللشافعي تسعة أعوام"(٦١).

فللهِ دَرُّ الشافعي مِن طالب علمٍ يتأسفُ حتى على من فاتهُ السماعِ منهُ في حالِ الصِّغر، فإذا ذُكرتِ الهِمم فهذه همَّة الطَّلبِ، فأكرم بها من همّة. وهذا الإمام ابن أبي ذئب الذي تحسّر الشافعي على عدم السماع منه، يتحسّر هو الآخرُ نادمًا لأنه تأخر زمنيا في الطلب للرواية ففاته شيوخ ودَّ لو أنه سمع منهم وهو صغير؛ قال ابن سعد في طبقاتهِ: أخبرنا محمد ابن عمر (يعني الواقدي) قال: كان (يعني: ابن أبي ذئب) يتشبَّب في حداثتهِ، حتى كَبِرَ، وطلب الحديث، وقال: لو طلبته وأنا صغير؛ كنتُ أَدْرِكْتُ مشايخَ فرَّطتُ فيهم، وكنتُ أَتَهاوَنُ بهذا الأمر، حتى كَبِرتُ، وعَقَلتُ"(٦١).

هذا وإنَّ ما حكاه الواقدي مقبول ومعتبرٌ هاهنا؛ ففي مقامٍ شبيهٍ بهذا قال الإمام الذهبي: "والواقدي وإنْ كانَ لا نِزاع في ضعفه، فهو صادقُ اللسان، كبير القَدْرِ"(٦٢).

خامسًا: أنْ يشهدَ لراوٍ ما بعض رفاقِه بالطَّلبِ معهُم للرواية: ومن النماذج على مَن عُرف بالطلب من خلال هذه القرينة؛ أبو نصرٍ عبد الوهاب الخفَّاف (ت ٢٠٤هـ) فقد أسند ابن أبي حاتم الرازي، من طريق أبي زرعة الرازي، (قال): سمعت يحيى ابن معين – وسُئل عن عبد الوهاب؟ فقال: قدِمَ عبدُ الوَهابِ البَصرة، فقال يحيى بن سعيد (يعني: القطّان): قُوموا بنا إلى عبدِ الوهاب؛ فإنه كان مَعَنا، عند سعيد بن أبي عَروبة"(٦٣). وممَّن شهدَ له أيضاً بعضُ رفاقه بالطَّلب نُعيم بن حمَّاد المِرْوَزيِّ (ت ٢٢٩هـ)؛ فقد ساق ابن عَدي في كامله بإسناده إلى الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: " قَدِمَ علينا نُعيمُ بن حماد، فصَحِبنا على طلب المُسنَد"(٦٤). ومن هؤلاء أيضاً أبو بكر الباغَنديِّ (ت ٣١٢هـ)؛ ففي تاريخ بغداد حكى الخطيب البغدادي: عن " أبي عمرو محمد بن أحمد بن حمدان النيسابوري قال: سمعتُ عَبدان الأهوازي –وذكر أبا بكر الباغندي– فقال: لم يزل معروفاً بالطَّلب، كان معنَا عند هشامِ بن عمارٍ، ودُحَيم (يعني: عبد الرحمن بن إبراهيم)"(٦٥).

سادسًا: الكتابة بكثرةٍ مِنْ راوٍ لما يطلبُه من الأحاديث؛ فالكتابةُ للمروي صُورةٌ من صُوَرِ العنايةِ والضبط له؛ فمن اتكل على حفظهِ، لا بدَّ وأنْ يتسربَ إليهِ النسيان، وكذا هي تَدلُّ في حقِّ راوٍ ما على كونه مشهورًا، ومعروفًا بالطَّلَبِ، بل إنَّ عناية راو ما بالكتابة تجعلُ روايتهُ مرضيَّة عند أئمة الشأن إذا لم يكنْ من ذوي الحِفظ، مثل عبد العزيز بن محمد الدّراوردِي (ت ١٨٦هـ)؛ فقد أسند الفَسوي في المعرفة والتاريخ عن الفضل بن زياد قال: " سمعتُ أبا عبد الله (يعني: أحمد بن حنبل) يقول: "كان الدرَاوردي كتابه أصحَّ من حفظه، وكان معروفًا بطلب العلم، والحديث"(٦٦). وأسنَدَ ابن أبي حاتم الرازي من طريق أبي طالب (هو أحمد بن حميد المشكاني (ت ٢٤٤هـ)) قال: "سُئل أحمد بن حنبل عن عبد العزيز الدرَاوَرْدِي؟" فقال: "كان معروفاً بالطَّلب، وإذا حدَّث من كتابه فهو صحيح"(٦٧).

ومِمَّن كانَ معروفًا بالطلبِ فرضي بعض أهل الشأن حديثه من كتابه دون حفظه، أبو علي محمد بن معاوية ابن أَعْيَن النيسابوري البغدادي (ت ٢٢٩هـ)؛ فقد حكى الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام قال: "وقال أبو بكر محمد بن إدريس المكّيّ (يعني: ورَّاق الحميدي): "ما كتبتُ عنه إلاّ من أصله، وكان مَعروفاً بالطّلب. وكان يحدِّث حفظاً، فلعلَّهُ يَغلطُ، ولا يَحفظ"(٦٨).

وممَّا يدلُّ على أنَّ كتابة الراوي لما يسمع تجعلهُ مَعروفًا بالطّلب، أنَّ الإمام أحمد بن حنبل ضعَّف حالَ من كان يطلبُ، ولا يكتُبُ؛ قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: ومحفوظٌ يعني: ابن أبي توبة (قلت: هو محفوظ بن الفضل (ت ٢٣٧هـ)) كانَ معنا باليمن، إلا أنّه لم يكتُب كلَّ ذاك؛ كان يسمع من إبراهيم أخي أبان، وغيره، لم يكن ينسخُ (يعني: يَكْتُبُ)، وضعَّفَ أمرهُ جِدًّا"(٦٩).

وعليهِ فمِن نماذِجِ مَنْ عُرف واشتُهر بالطَّلب بكثرةِ ما كتبَ الإمام أبو زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)؛ فقد أسند الخطيب في جامعه من طريق أحمد بن عقبة قال: "سألت يحيى بن معين كم كتبت من الحديث، يا أبا زكريا؟" قال: "كتبت بيدِي هذه سِتمائة ألف حديث"[٧٠]. وممَّن اشتهر بالطلب بكثرة ما كتبَ أبو أسامة حماد بن أسامة القرشي (ت ٢٠١هـ) قال عبد الله بن أحمد: "سمعت أبي يقول: قال أبو أسامة: كَتَبْتُ بيدِي مائةَ ألفِ حديثٍ"[٧١]. هذا والذين عرفوا واشتهروا بالطلب من الرواةِ بكثرة ما كتبوا كثيرون والمقام يضيق عن الإطالة في سردهم، وبيان أحوالهم[٧٢].

المطلب الرابع: الشهرةُ بالطلب للرواية، وعلاقتها بتوثيق من وُصف بها ولم يرد فيه جرح أو تعديل.

ومُقتضى هذه المسألة: هل الشُّهرة بالطلب لراوٍ مَا يُعدُّ توثيقا له؟ أو يَسدُّ مسدَّ التوثيقِ له إذا لم يُذكَر فيه جرحٌ أو تعديل؟

لقد ذهبَ الحافظ ابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ) إلى لزوم تعديل مَن عُرفَ بحملِ العلم فقال: "كُلُّ حامل علم، معروفِ العناية بهِ، فهو عدلٌ، محمولٌ في أمره أبدًا على العدالة حتى تتبين جُرحته في حاله، أو في كثرة غلطهِ؛ لقوله ﷺ: "يَحْمِل هذا العِلْم مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ ..."[٧٣]. وقد تعقَّبه الحافظ أبو عثمان عمرو بن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) فقال: "وتوسَّعَ الحافظ ابن عبد البر في هذا... وفيما قاله اتساع غيرُ مَرضي، والله أعلم"[٧٤].

وعليه فإنَّ وجهَ اعتراضِ الحافظ ابن الصلاح على ابن عبد البّر، إنما هو من جهةِ أنَّ هذا الإطلاق يَدخلُ فيه المستور الذي لا يُعرف حاله جَرحاً ولا تعديلاً، وقد أجاب الحافظ الذهبي عن هذا الاعتراض فيما حكاه الإمام السخاوي عنه في كتابه فتح المغيث؛ فقال: "ولا يدخل في ذلك المَستور، فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم، فكل من اشتُهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث، وأنه معروف بالعناية بهذا الشأن، ثم كشفوا عن أخباره؛ فما وجدوا فيه تَليِيناً، ولا اتفقَ لهم على عِلم بأن أحدًا وثقه، فهذا الذي عناه الحافظ (يعني: ابن عبد البر)، وأنَّه يكون مقبول الحديث، إلى أنْ يلوحَ فيه جرح"[٧٥].

قلتُ: إنَّ ما ذكره الحافظ الذهبي متَّجهٌ، وهو المعتمدُ عند كثيرٍ من المحقِّقين مثل الحافظ ابن حجر؛ لما مرَّ معنا في تعريف الشهرة بالطلبِ لراوٍ ما أنَّ فيه مزيدَ اعتناءٍ منه بذلكَ الأمر، على وجه الضَّبطِ والإتقانِ، وقد فات الإمام الذهبي التنبيه على أنَّ الحديث الذي استدل به ابن عبد البر للقضية لا يصحُّ بكلِّ طرقه، فقد ساق أبو نعيم الأصبهاني هذا الحديث في كتابه معرفة الصحابة، ونبه على أبرز أسانيده وطرقه من جهة أسامة بن زيد وأبي هريرة ﷺ ثم قال: وكلُّها مضطربةٌ، غير مستقيمة"[٧٦].

ومِمَّا ينبغي التنبيه عليه في ختام هذه المسألة، أنَّ ذكرَ راوٍ مَاْ بالشُّهرةِ في الطّلبِ لا يقعُ استقلالا على ألسنةِ أئمة النقد من المُحدِّثينَ؛ فالمتتبِّعُ في كتب التراجم لمَن أُطْلِقَ عليه من الرواة ذلكَ الوصف، يجد أنه لا تخلو ترجمة لأحدهم مِن بيانِ حالِ صاحبها جرحا أو تعديلا، والحقُّ أنَّ ذكرَ راوٍ ما بالشهرةِ في الطلب فقط، دُونَ أَنْ يردَ من النقّاد فيه جرحٌ أو تعديل، هو أمرٌ واردٌ، غيرَ أنهُ أمرٌ نظريٌّ أكثر منه واقعيٌّ؛ ففي مقام الاستدلال عليه لا تكاد الأمثلةُ تُسْعِفُنَا في ذلك.

وإذا كانت الشهرةُ بالطلبِ، تدلُّ غالباً على معنى التوثيق للموصُوف بها –كما ذكرتُ آنفاً؛ إلا أنَّه ليس بالضرورة، أنْ تكون الوثاقة والشهرةُ بالطلب مُتلازمتين في حقِّ راو ما مِن الرواة؛ إذ قد يوصف أحدهم بالشهرة والمعرفة بالطلب، لكنَّه يضعَّفُ في الرواية، ومن نماذجِ ذلكَ أبو معاوية عبّادُ بن عبّاد بن المُهلَّب الأزدي البصري (ت ١٨١هـ)، قال ابن سعد في طبقاته: "كان معروفًا بالطَّلب حسنَ الهيئة، ولم يكن بالقوي في الحديث" وقال ابن سعد في موضع آخر: "وكان ثقة، وربما غَلط"[٧٧].

ومن النماذج على أنَّ الوثاقةَ والشهرةَ بالطَّلَبِ غيرُ مُتلازمتينِ عند راوٍ ما، أبو زهير عبدُ الرحمن بن مِغْراء الرّازي (ت٢٠٠هـ) فقد أسند ابن أبي حاتم الرازي، من طريق إبراهيم بن موسى الرازي (قال): سألت عيسى بن يونس عن عبد الرحمن

ابن مِغراء؟ فقال: "كان طَلَّابة (يعني: للعِلم)". وأسند أيضاً من طريق محمد بن سلمة الطُّورِيني، قال: سألت وكيعاً (يعني: ابن الجراح) عن أبي زهير؟ فقال: طلب الحديث قبلنَا، وبَعدنَا"[٧٨]. وساق الحافظ ابن عدي في كامله، بسنده، من طريق محمد بن يونس، قال: "سمعت علي بن عبد الله (يعني: ابن المديني) يقول: "عبد الرحمن بن مغراء- أبو زهير ليس بشيء؛ كان يروي عن الأعمش ستِّماية حديثٍ؛ تركناه، لم يكن بذاك". ثم قال ابن عدي عَقِب ذلك: "وهذا الذي قاله علي بن المديني هو كما قال، إنما أُنكرتْ على أبي زهير هذا، أحاديث يرويها عن الأعمش، لا يتابعه الثقات عليها، وله عن الأعمش غرائب، وهو من جملة الضعفاء الذين يُكتب حديثهم"[٧٩].

المطلب الخامس: هل شهرةُ الرواةِ بالطلبِ للرواية شرط زائد لتصحيح حديثهم عند البخاري ومسلم في صحيحيهما؟

درجَ أئمة الشأن من المُحدِّثينَ، واستقرَّ قولُهُم عَلى أنَّ الحديث الصحيح هو ما اجتمعتْ فيه شروط خمسة هي: اتصال الإسناد، وعدالة الرواة، وكذا ضبطُهم، وخلوُّ الحديث مِنَ الشذوذ، ومن العلَّة القادحةِ، وأوّل من قعَّد لهذه الشروط، وأوضحها بالتفصيل الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) وذلكَ في كِتابهِ الرِّسالة[٨٠].

غيرَ أنَّ أبا عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) أشار إلى أنَّ هناك شرطًا سادسًا يُضَافُ إليها، وأنَّه قد عاينهُ عند الشيخينِ البخاري ومسلم في صحيحيهما، ألا وهُو أنْ يكون الراوي مشهوراً، فقال في كتابه المدخل إلى الإكليل وهو يذكر أنواع الصحيح: "...فالقسم الأول من المتفق عليها (يعني: أقسام الصحيح المتفق عليه) اختيار البخاري ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح، ومثاله الحديث الذي يرويه الصحابي، المشهور بالرواية عن رسول الله ﷺ، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور، وله رواة ثقات من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظًا متقنًا مشهورًا، بالعدالة في روايتهِ، فهذه الدرجة الأولى من الصحيح"[٨١].

هذا ولقد فهمَ الحافظ ابن حجر في كتابه النكت على ابن الصلاح أنَّ الشهرة عند الحاكم هي الشهرة بالطلب فقال: "زَادَ الحاكم في علوم الحديث، في شرط الصحيح، أن يكون راويهِ مشهوراً، (ثم قال ابن حجر): وهذه الشهرة قدر زائدٌ عن الشهرة التي تخرجُه عن الجهالة. وقد استدل الحاكم على مشروطية الشهرة بالطلب بما أسنده عن عبد الله بن عون "لا يؤخذ العلمُ إلا ممن شهد له عندنا بالطلب". والظاهر من تصرف صاحبي الصحيح عدّ ذلك، إلا أنهما حيث يحصل للحديث طرق كثيرة، يستغنون بذلك عن عدّ ذلك والله أعلم"[٨٢].

قلتُ: إنَّ ما نقَلتُه عن الحاكم في المدخل إلى الإكليل، لا علاقة له بالشهرة في الطلب، إنما هي الشهرة التي ترتفع بها الجهالة، وأمَّا ما أحال عليه الحافظ ابن حجر من استدلال الحاكم على الشهرة بالطلب، بما أسنده عن عبد الله بن عون؛ فهو غير متّجه؛ لأنَّ كلام ابن عون ليس موجوداً عند الحاكم في كتابه علوم الحديث، وإنما هو عند الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) في الكفاية، وأحسبُ أنَّ هذا ذهول من الحافظ ابن حجر، فبدل أن يقول: "زاد الخطيب في الكفاية" قال: "زَادَ الحاكم في علوم الحديث".وقد جرى كل الباحثين على كلام الحافظ دون مراجعة أو تحقيق؛ فنسبوا للحاكم ما لم يقلهُ والله الموفّق.

وقد ذهب أبو بكر محمد بن موسى الحازمي (ت ٥٨٤هـ) في كتابه شروط الأئمة الخمسة إلى أن الشهرة بالطلب، شرط في صحة الرِّواية، فقال وهو يعدِّد شروط الصحّة: "فمنها أن يكون الشخص -بعد أن ثبتتْ عدالته، وجانب ما يُنافي العدالة نحو السّفه وغيرهِ- معروفاً عند أهل العلم بطلب الحديث، وصَرْفِ العناية إليه"[٨٣]. وقال أبو الفرج ابن الجوزي

(ت ٥٩٧هـ): "اشترط البخاريُّ ومسلمٌ الثقةَ، والاشتِهار"[٨٤].

قلتُ: إنَّ ما قاله كل من الحازمي وابن الجوزي مستندهما فيه، وإن لم يصرِّحا بذلك الآثار التي نقلت عن ابن عون وغيره في شأن المعرفة بالطلب، والصواب هو ما قاله الحافظ ابن حجر من كون هذا الشرط في شروط الحديث الصحيح زائدًا عن الشهرة التي تُخرج الرَّاوي عن الجهالة. وعندي أنَّ القول باشتراط الشيخين له في صحيحيهما، غير متّجهٍ؛ لوجود روايات الوُحدان عندهما، والصوابُ أنْ يقال إنَّ الشيخين يراعيان شهرة الراوي بالطلبِ على وجه الخصوص، من باب الدقة والتحرِّي، وليس من باب أنَّ هذا الأمر إذا فُقد في رواية ما تمَّ إهدارها. قال الحافظ ابن حجر: "والظاهرُ من تصرف صاحبي الصحيح عدّ ذلك، إلا أنهما حيث يحصل للحديث طرق كثيرة، يستغنون بذلك عن عدّ ذلك، والله أعلم"[٨٥].

الخاتمة.

في خِتام هذا البحث يُمكن أنْ نخلُصَ بالآتي:

١) إنَّ شُهرة الرَّاوي بالطلب للروايةِ وصف علمي مقتضاهُ أنَّ راوياً ما مَعروفٌ في الوسط العلمي لدى أهل الحديث، على نحوٍ يدلُّ على مزيد عنايتهِ، واهتمامه بالروايةِ ضبطًا وإتقانًا، لا سمعةً وصيتاً.

٢) تبرزُ القيمة العِلمية لوصف الرّاوي بشهرة الطلب –عِلاوةً على كون ذلك مؤشّراً على ضبطه لما يروي– في أنَّ هذا الوصف يدفع غائلةِ الجَهالة عن صاحبه، ويُسهم في الكشف عن زِيفِ ما يدَّعيه بعضُ الرَّاوةِ من المُلازمة لشيخٍ ما، وكذا يعينُ على اختبار ما يصدر عن بعض الرواة من أقوال نقدية صحّة أو فسادًا، كما وتتيحُ الشهرةُ بالطلبِ فرصة الاستدراك لمن فاته من الرواة السماع من بعضِ الرواة، أو شيءٍ من الروايةِ عنهم، وكذا أيضاً تمكِّن الشهرة بالطلب صاحبها من معرفةِ أفرادِ الأحاديث.

٣) كشفَ البحثُ أنَّ لوصف الشهرة بالطلبِ محاذيرهُ وآثارهُ السلبية في حقِّ بعضِ الرّواة، ومن أبرزها حملهُ صاحبه على الإكثار من روايةِ الغرائب والمناكير، وكذا في دائرة الشَّره والنَّهم في الرواية المُفضي إلى التدليس والكذب في الروايةِ، والتحديث عن غير الثقاتِ، وإقحام الراوي المشهور بالطلبِ لنفسهِ في ميدان نقد الرواة والمرويات وهو لا يُحسن ذلك؛ فضلاً عن كون الشهرة بالطلب لدى بعض الرواة قد تحملهم على المجازفة في الرواية حدَّ الوضعِ، والكذب، وإقلاب الأحاديث على الثقات؛ رغبةً في التكثُّر من الحديث.

٤) أظهرَ التتبع الدقيقُ لمن وصفوا بشهرة الطلب أنَّ هذا الوصف له قرائنُ يُستدّل بها على تحققهِ في الرواة، ومنها كثرة الرِّحلةِ إلى الأمصَار لسمَاع الشيوخ، والحرصُ على مجالستهم، وملازمتهم، واستغراق الراوي في طلبهِ الرواية ليل نهار، وحزنه وتأثره حدّ المرض إذا اكتشَفَ بالمذاكرةِ فوات شيء من ذلك عليه، وكذا تحسّره وتأسفهُ إذا ما فاتته الرواية عن بعضِ أئمة الشأن، ومن القرائنِ أيضاً شهادةُ بعض رفاقِه له بذلك، وكتابتهُ بكثرةٍ لما يطلبُه من الأحاديث.

٥) إنَّ شهرة الرّاوي بالطلبِ لا تسُدُّ مَسدَّ توثيقهِ إذا لم يُذكَرُ فيه جرحٌ أو تعديل؛ لأنه لا يوجد تلازميّة حتميّة بين الشهرة بالطلب للرواية ورتبة الراوي جرحاً أو تعديلاً؛ إذ قد يكون الراوي مشهورا بالطَّلبِ، غيرَ أنَّهُ لا يُحسنُ الأخذَ عن العُلماءِ، أو يُدلّسُ... وكذا يندرُ أنْ نقفَ على راوٍ مشهورٍ بالطّلب ولا يُذكر حالهُ من حيث العدالة والضَّبطُ.

٦) وتبيّن بعدَ التحقيقِ أنَّ شهرةَ الرّاوي بالطلب ليس شرطاً لازمًا لتصحيح حديثهِ عند المحدِّثين، وأنَّ ما نسبه الحاكم من كون ذلكَ شرطاً زائداً عند الإمامين البخاري ومسلم في صحيحيهما، لا يثبتُ وإنّما هو للخطيب البغدادي وهذا القول الذي قال بمثله الإمامان الحازمي وابن الجوزي قولٌ لا يتّجه بدليلِ وجود روايات الوُحدان عندهما؛ وعليهِ

فهما لا يشترطانِ ذلكَ، ولكنّهما يراعيانه ما أمكنهما في إخراج أحاديث الصحيحين من باب الدقّة والتحرِّي، ويستغنيان عنه متى كثُرت طُرقُ الحديث.

الهوامش.

(١) ابن فارس، أحمد (ت ٣٩٥هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، د.ط، دار الفكر، بيروت، ج٣، ص٢٢٢ مادة (شهر).

(٢) الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، **القاموس المحيط**، د.ت، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص٥٤٠. فصل الشين.

(٣) ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم (٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ١٩٩٠م، ط٢، ج: ٤، ص٤٣٢ مادة (شَهَرَ).

(٤) الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، ص٥٤٠ فصل الشين.

(٥) ابن فارس، معجم **مقاييس اللغة**، ج٣، ص٤١٧ مادة (طَلَبَ).

(٦) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(ت ٩١١هـ)، **تدريب الرّاوي شرح تقريب النَّواوي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، د.ت، د.ط، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ج١، ص٧٠.

(٧) ابن حنبل، أحمد بن محمد (ت ٢٤١هـ)، **الأسامي والكنى**، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م، ط١، مكتبة دار الأقصى، الكويت، برقم (١٤٠)، ص٦١.

(٨) الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ، ط٩، ج٧، ص١٧.

(٨) الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن (ت ٣٦٠هـ)، **المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي**، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ، ط٣، ص٤٠٥.

(٩) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، **الكفاية في أصول علم الراوية**، تحقيق: أبي عبد الله السورقي وآخر، د.ت، د.ط، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص١٦١.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان، ١٤٠٣هـ، د.ط، مكتبة المعارف، الرياض، برقم (١٢٦)، ج١، ص١٢٦.

(١٠) القشيري، مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، **الجامع الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ت، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج١، ص١٥.

(١١) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الراوية**، ص١٥٩.

(١٢) الرامهرمزي، المحدّث **الفاصل بين الراوي والواعي**، ص٤٠٦.

(١٣) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الراوية**، ص٨٨.

(١٤) ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد (ت ٥٩٧هـ)، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: همام سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٧م، ط١، ج١، ص٣٧٧-٣٧٨.

وأسند الخطيب في الكفاية من طريق زكريا يحيى بن محمد بن يحيى قال: سمعت أبي يقول: إذا روى عن المحدث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالة" "قلت (يعني: الخطيب): إلا أنَّه لا يثبت له حُكم العدالة بروايتهما عنه". الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الراوية**، ص٨٩

(١٥) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ص٣٧٩.

(١٦) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ص٣٧٩. وينظر لزامًا ما قبلها.

(١٧) ينظر: ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت ٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧١هـ/١٩٥١م، ط١، برقم (٨٣٨)، ج٣، ص١٩٣.

(١٨) ابن حنبل عبد الله بن أحمد (ت ٢٩٠هـ)، **السُّنّة**، تحقيق محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيِّم، الدمَّام، ١٤٠٦هـ، ط١، برقم (١٨٦)، ج١، ص١٦٦.

(١٩) عبد الله بن أحمد، **السُّنّة**، برقم (١٨٦)، ج١، ص١٦٥.

(٢٠) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، **تاريخ بغداد**، دار الكتب العلمية – بيروت، د.ت، د.ط، برقم (٤١٣٩)، ج٨، ص٦٤.

(٢١) ابن حنبل، أحمد (ت ٢٤١هـ)، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ط١، بيروت – الرياض، برقم (١٦١٦)، ج٢، ص٨١.

(٢٢) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٧، ص٣٦٥.

(٢٣) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٧، ص٣٦٥.

(٢٤) ينظر: أبو بكر الخلال، أحمد بن محمد (ت ٣١١هـ)، **السنّة**، تحقيق: عطية الزهراني، دار الراية–الرياض، ١٤١٠هـ، ط١، برقم (٢٤٤)، ج١، ص٢١٤. وص٢٢٤ برقم (٢٦٦).

(٢٥) الخلال، **السنّة**، ج١، ص٢٣١.

(٢٦) الخلال، **السنّة**، ج١، ص٢٣٦.

(٢٧) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٣، ص١٤٣.

(٢٨) ابن عَساكر، علي بن الحسن (ت ٥٧١هـ)، **تاريخ دمشق**، تحقيق، علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م، ط١، ج٢٧، ص٥٥.

(٢٩) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٣، ص٤٤٠. قلتُ: قد وقع في الرواية قبلها عند الخطيب عن عَبدان أنّ التفسير الذي فاته هو تفسير روح بن عُبادة الذي رواه عنه محمد بن معمر البَحْرَاني.

(٣٠) ينظر: الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٣، ص٤٤٣.

(٣١) العُقيلي، محمد بن عمر (ت ٣٢٢هـ)، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م، ج١، ص٧٨، برقم (٨٤).

(٣٢) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٣، ص٤٤٠.

(٣٣) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٣، ص٤٤٥.

(٣٤) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٣، ص٢١١.

(٣٥) الدارقطني، علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)، **سؤالات حمزة السهمي للدارقطني**، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ط١، ص٩١.

(٣٦) ابن عدي، عبد الله (ت ٣٦٥هـ)، **الكامل في الضعفاء**، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، ط٣، ج٧، ص١٦.

(٣٧) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٦، ص١٤٨.

(٣٨) ينظر على الترتيب: ابن معين، يحيى (ت ٢٣٣هـ)، **سؤالات ابن الجنيد**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدّار، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م، ط١، ص٤٢٨، و٤٤٣ برقم ٦٤٥و٧٠٦.

(٣٩) ابن عدي، **الكامل في الضعفاء**، ج٤، ص٢٦٦.

(٤٠) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٩، ص٤٦٨.

(٤١) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٥، ص٧٣.

(٤٢) ابن حبّان، محمد (ت ٣٥٤هـ)، **المجروحين**، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ، ط١، ج١، ص١٨٥.

(٤٣) ابن عدي، **الكامل في الضعفاء**، ج١، ص٢٠٧.

(٤٤) الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ط٢، ج٢٦، ص٣٦٢. قلت: يظهر لي أنَّ كلام أبي عبد الله الحاكم الذي نقله الحافظ الذهبي، كأنه في كتابه المفقود تاريخ نيسابور؛ إذ ليس هو في المطبوع من كتب الحاكم والله أعلم.

(٤٥) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، **الرحلة في طلب الحديث**، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ، ط١، ص٨٨، برقم (١٢).

(٤٦) الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، ص: ١٤٥٦. فصل الشين.

(٤٧) الحاكم النيسابوي، محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ)، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، ط٢، ص٩.

(٤٨) الفَسَوي، سفيان بن يعقوب (ت ٢٧٧هـ)، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ط٢، ج٢، ص١٩٦/١٩٧.

(٤٩) الفَسَوي، **المعرفة والتاريخ**، ج٢، ص٢٠٠.

(٥٠) أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو (ت ٢٨٠هـ)، **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ط١، ص١٦٧، برقم (٨٣٦).

(٥١) الخطيب البغدادي، **الكفاية**، ص٨٨.

(٥٢) اليحصُبي، عياض بن موسى (ت ٥٤٤هـ)، **ترتيب المَدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، وزارة الأوقاف، المغرب العربي، د.ت، د.ط، ج١، ص٦٢.

(٥٣) ينظر: ابن سعد، محمد (ت ٢٣٠هـ)، **تكملة الطبقات الكبرى (القسم المتمم)**، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحِكم، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ، ط٢، ص٤٣٥-٤٣٦.

(٥٤) أبو نعيم، أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ، ج٦، ص٣١٩.

(٥٥) أبو نعيم الأصبهاني، **حِليةُ الأولياء**، ج٦، ص٣٢٠.

(٥٦) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٢، ص١٣و١٤.

(٥٧) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٣، ص١٨١/١٨٢.

(٥٨) أبو نعيم الأصبهاني، **حِليةُ الأولياء**، ج٧، ص١٥٥.

(٥٩) ابن سعد، محمد (ت ٢٣٠هـ)، **الطبقات الكبرى**، بيروت، دار صادر، د.ت، د.ط، ج٧، ص٢٤٧٠-٢٤٨.

(٦٠) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٢، ص٣٠٠-٣٠١.

(٦١) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج٧، ص١٤٤.

(٦١) ابن سعد، **تكملة الطبقات الكبرى (القسم المتمم)**، ص٤١٣-٤١٤.

(٦٢) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج٧، ص١٤٢.

(٦٣) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، ج٦، ص٧٢.

(٦٤) ابن عدي، **الكامل في الضعفاء**، ج٧، ص١٦.

(٦٥) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٣، ص٢١١.

(٦٦) الفَسَوي، **المعرفة والتاريخ**، ج١، ص٤٢٨.

(٦٧) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، ج٥، ص٣٩٥.

(٦٨) الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج١٦، ص٣٨٧.

(٦٩) ابن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، ج٣، ص٢٥٧، برقم (٥١٣٤).

(٧٠) الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ج٢، ص١٧٦، برقم (١٥٣٢).

(٧١) ابن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، ج٣، ص٣١٣، برقم (٥٣٩٦).

(٧٢) ينظر على سبيل المثال: الخطيب البغدادي، **الجامِع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ج٢، ص١٧٥، برقم (١٥٣٠)؛ وص١٧٦، برقم (١٥٣٤). والخليلي، الخليل بن عبد الله، (ت ٤٤٦هـ) **الإرشاد في معرفة علماء الحديث في البلاد**، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرُّشد، الرياض، ١٤٠٩هـ، ط١، ج٢، ص٧٥٣ و٧٦٤.

(٧٣) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (٤٦٣هـ)، **التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي وآخر، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ، د.ط، ج١، ص٢٨.

(٧٤) ابن الصَّلاح، عمرو، **علوم الحديث**، مكتبة الفارابي، د.م، ١٩٨٤م، ط١، ص٦١.

(٧٥) السَّخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٣هـ، د.ط، ج١، ص٣٠٠. قلتُ: لم أقف على كلام الحافظ الذهبي في المطبوع من كتبِهِ، فلعله في غيرها مما هو مخطوط.

(٧٦) أبو نعيم، أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)، **معرفة الصحابة**، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ط١، حديث رقم (٧٣٢)، ج١، ص٢١١.

(٧٧) ابن سعد، **تكملة الطبقات الكبرى**، ج٧، ص٢٩٠؛ وص٣٢٧.

(٧٨) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، ج٥، ص٢٩٠، برقم (١٣٨٣).

(٧٩) ابن عدي، **الكامل في الضعفاء**، ج٤، ص٢٨٩، برقم (١١١٥).

(٨٠) ينظر: الشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)، **الرسالة**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م، القاهرة، د.ط، د.ن، ص٣٧٠.

(٨١) الحاكم النيسابوي، محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ)، **المدخل إلى كتاب الإكليل**، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية، د.ت، د.ط، ص٣٣.

(٨٢) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، **النكت على كتابِ ابن الصّلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي عمير، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية– المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ط١، ج١، ص٢٣٨.

(٨٣) الحازمي، محمد بن موسى (ت ٥٨٤هـ)، **شروط الأئمة الخمسة** (مطبوعة ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث)، اعتنى بها: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٧هـ–١٩٩٧م، ط١، ص١٤٩.

(٨٤) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)، **الموضوعات**، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السّلفية، المدينة المنورة، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م، ط١، ج١، ص٣٤.

(٨٥) ابن حجر، **النكت على كتابِ ابن الصّلاح**، ج١، ص٢٣٨.